وزارة التعليم العالي والبحث العملي
جامعة ميسان
كلية القانون

موضوع البحث

التعاون الدولي لحماية البيئة

يتقدم به

الطالب صفاء مشتاق صفاء

الى إدارة كلية القانون كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بأشراف

م . د عمار دعير فالح

٢٠٢٣ م ١٤٤٤ هـ

الاهداء

اهدي تخرجي الى هادي الامة النبي الاكرم محمد(ص) وال بيته الاطهار

الى سندي ومعلمي الاول ابي الشمس التي تنير حياتي

الى منبع الحنان والامان امي الغالية

الى كل من علمني في مسيرتي العلمية من معلمات ومعلمين

اقف لهم احتراما وتقديرا على كل ما قدموه من تضحيات

الى اساتذتي في كلية القانون والاخص دكتور عمار دعير المشرف على البحث

والى جميع زملائي واخواني وجميع من ساندني لأخر المشوار العلمي

وختاما الى كل من سعا من اساتذة وتدريسيين للنهوض بالواقع العلمي لعراقنا والاخص كليتي كلية القانون متمني لهم كل الموفقيه والسداد

الشكر والتقدير

الشكر لله اولا على نعمه فالله الحمد على هذه النعم واتقدم بالشكر والتقدير

الى الدكتور / عمار دعير فالح

الذي أشرف على هذا البحث ولكل ما قدمه من دعم وتوجيهات وارشاد لإتمام هذا العمل على افضل وجه فله كل الشكر والتقدير.

الملخص

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى خلق أنواع مختلفة من الملوثات، حيث أصبح التلوث تعبيراً يشمل أنواعاً متعددة، كالتلوث الذري والإشعاعي والتلوث بالنفايات الخطرة والمشعة، والتلوث بالزيت والتلوث الكيميائي... الخ، بينما كانت كلمة تلوث مقتصرة على الضوضاء والتلوث الهوائي، فكان لابد من البحث عن المعالجات المتمثلة بفرض القيود القانونية للحد من هذه المشكلة الخطيرة، فصدرت القوانين الوطنية لغرض تجريم الأفعال المسببة للتلوث، وفرض العقوبات الرادعة على الأشخاص الطبيعية والمعنوية وفقاً لضوابط محددة، إلا ان ذلك لايمكن أن يحدّ من التلوث القادم عبر الحدود نتيجة التطور الحضاري والصناعي والعلمي والتكنولوجي، مثل التلوث الذري الذي يمكن له الانتقال من إقليم الدولة المتسببة في التلوث عابراً حدودها إلى حدود غيرها عبر الهواء ومياه الأنهار أو البحار أو عبر نقله بالسفن ومركبات الفضاء، والتلوث الكيميائي الذي تسببه الأدوية ومستحضرات التجميل وغيرها التي تنتقل من دولة إلى أخرى والتي لايمكن السيطرة على هذا النوع من التلوث العابر للحدود إلا بإحداث نوع من الاتفاق الدولي لحماية البيئة على المستوى الدولي الإقليمي المتمثل بالمنظمات الأفريقية وجامعة الدول العربية وغيرها، وعلى المستوى العالمي المتمثل بمنظمة الأمم المتحدة

المقدمة

إن الاهتمام الدولي بالبيئة وبالتحديد حمايتها من التدهور الناجم سواء على نشاطات الإنسان،

أو الانتهاكات الأخرى يكون أساسا من اهتمام الدول الأعضاء في المجتمع الدولي من منظمات دولية أو اقليمية تنشط في إطار حماية البيئة. ومنه كان التفكير الفعلي في إيجاد آليات قانونية مؤسساتية ، أو تشريعية كفيلة بالتصدي لهذه الانتهاكات دون المساس باستمرارية النشاطات التنموية. بمعنى آخر الاهتمام بالتنمية المستدامة في إطار المحافظة على البيئة ، و مراعاة حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة دون المساس بحقهم في التنمية.لم يكن مصطلح قانون البيئة معروفا في سلم أولويات المجتمع الدولي أو الوطني ، ولكن بدأ يعرف هذا القانون بعد تجلي آثار التدهور البيئي بسبب التقدم الصناعي والانفجار السكاني والحروب وما نتج عنها من تلوث لعناصر البيئة وصولا الى ما أصبح يعرف الاحتباس الحراري العالمي. ومن خلال ذلك يمكن اعتبار بدأ التأريخ لقانون بيئي بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة سنة ١٩٧٢ في استوكهولم بالسويد ، ثم قمة الارض في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة ١٩٩٢ ، وقمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة بجنوب افريقيا سنة ٢٠٠٢ ومن خلال كل هذه المؤتمرات وما تلاها أبرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية البيئية صادقت الدول عليها وأدمجت في تشريعاتها الداخلية و بذلك أسس فعليا للقانون البيئي.

يعرف القانون البيئي بأنه فرع من فروع القانون العام نظامه القانوني مقرر لحماية البيئة والمحافظة عليها فوظيفة هذا القانون تتمحور حول منع الأضرار البيئية في حالة وقوعها، أو باتخاذ تدابير احترازية تمنع وقوع هذه الأضرار.

فالقانون البيئي ينظم الوسائل التي يتم بها توفير الحماية القانونية للبيئة سواء من حيث المؤسسات المسؤولة عن هذه الحماية ، أو النصوص القانونية المقررة لها. وعليه فيكون تعريف القانون البيئي بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تهدف الى حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال ادارة وتنظيم نشاط الإنسان ، وتحديد السلوكيات التي تشكل تهديدا للبيئة ومنه تجريم هذه السلوكيات والبحث عن عقوبات لها .كما أن هذا القانون يستند في نصوصه دائما على مجموعة المبادئ المقررة في في المعاهدات والاتفاقيات و الاعلانات الدولية ، و دساتير وتشريعات وأعراف وأحكام قضائية داخلية. ومن أهم هذه المبادئ نذكر مبدأ التنمية المستدامة، مبدأ الحيطة ، مبدأ الملوث يدفع ، مبدأ الإنصاف ... اخ من المبادئ الأخرى.

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث في ضمان تنظيم وترتيب الشأن البيئي، وتكمن الوسيلة في وضع نصوص قانونية تجرّم الأفعال والتصرفات التي تلحق ضرراً بالبيئة وفرض العقوبات الجزائية بحق مرتكبيها بالإضافة الى ترتب المسؤولية المدنية على مرتكب الأفعال المضرة للبيئة عن طريق إلزامهم بدفع غرامات مالية للحد من الظواهر السلبية التي تضر بالبيئة مثل رمي مخلفات الصرف الصحي في الانهار ورمي النفايات في الانهار والتلوث الناجم عن التكنلوجيا مثل مخلفات عوادم السيارات والمصانع ومخلفات الوقود الاحفوري مثل احتراق الوقود في عملية استخراج النفط ...الخ

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم لمس مصداقية دولية في عملية تشريع قوانين لحماية البيئة من المسببات التي تلحق الضرر بها فليس من مصلحة دول المحور (امريكا, روسيا, الصين ..الخ) وضع قوانين تحد من تجارب الاسلحة البيولوجية والكيميائية المضرة بالبيئة .

١- هل للهيئات والمنظمات الدولية المستقلة تأثير فعال في عملية حماية البيئة .

٢- هل وضع المجتمع الدولي قواعد تصب في حماية القانون الدولي الانساني .

الهدف من الدراسة

١-نشر الثقافة البيئية بين افراد المجتمع للحفاظ على الموارد البيئية وحمايتها وذلك عن طريق اجراء الدراسات البيئية والندوات وورش العمل العلمية ودورات التعليم المستمر .

٢-حماية البيئة عن طريق رصد وتقييم الملوثات بنوعيها المحلي والعابر للحدود ، وتحديد مصادرها وطرق معالجتها .

منهجية البحث

نتبع في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي في جمع المعلومات وتحليلها والاستدلال بالمصادر القانونية الرصينة وتمت عملية جمع المعلومات على ناحيتين

- البيانات الاولية: استند الباحث في جميع البيانات الاولية على اداة الدارسة (التحليلية) التي تم تصميمها استنادا الى فرضيات الدراسة وتحقيقا لأهدافها.

- البيانات الثانوية: تم الرجوع الى الكتب والابحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية والمجلات العلمية والدوريات والانترنيت والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة للحصول على هذه المعلومات وذلك من اجل بناء الجانب النظري لهذه الدراسة.

خطة البحث

سوف يتناول اليه تقسيم هذا البحث الى مطلبين ويتناول كل مطلب ثلاثة فروع وسوف يتناول في

المطلب الاول/ماهية القواعد القانونية للبيئة وينقسم هذا المطلب الى

الفرع الاول / مفهوم البيئة والتلوث البيئي والفرع الثاني / نظام القانون الدولي لحماية البيئة والفرع الثالث/ اثار تلوث البيئة والمطلب الثاني / المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية وينقسم الى الفرع الاول / قواعد المسؤولية الدولية والفرع الثاني/ قواعد المسؤولية الدولية عن اضرار البيئة في نطاق القانون الدولي الانساني والفرع الثالث/ دور الهيئات والمنظمات الدولية في حماية البيئة .

المطلب الاول

(ماهية القواعد القانونية للبيئة)

كما هو معلوم أن وجود هيئات مختصة بحماية البيئة غير كاف مالم تكن هذه الهيئات متمتعة بقدر من السلطات والصلاحيات اللازمة لحماية البيئة وبدونها تصبح هذه الهيئات عاجزة عن ممارسة أعمالها ،وبصورة عامة تمتلك هيئات الضبط الإداري المختصة بحماية البيئة أساليب قانونية متعددة ومتنوعة يمكن أن تستعين بها لحماية البيئة بحسب ما نصت عليه التشريعات البيئية ،وهذه الأساليب القانونية يمكن ردها إلى أسلوبين متميزين، أما أن تكون أساليب وقائية التي تعمل على وقاية البيئة من التلوث ،أو أساليب علاجية تكون بشكل جزائات توقعها السلطات المختصة لمواجهة حالات المساس بالبيئة التي وقعت وذلك للتقليل من أثارها الضارة بالبيئة[1].

[1] حوراء حيدر ابراهيم ,الاساليب القانونية لحماية البيئة من التلوث, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون –جامعة بابل –ص٦٦

وينقسم هذا المطلب الى ثلاثه فروع

الفرع الاول:- مفهوم البيئة والتلوث البيئي.

الفرع الثاني:- نظام القانون الدولي لحماية البيئة.

الفرع الثالث:- اثار تلوث البيئة.

الفرع الاول (مفهوم البيئة والتلوث البيئي)

كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية.

هل يمكننا تصنيف أنواع البيئة؟

تعد البيئة ومشكلاتها اليوم من أبرز المواضيع التي نالت اهتمام مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية والدولية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، لما لها من أثر واضح ومباشر على حياة الإنسان، إذ فرض هذا الأثر نفسه فرضا بعدما أصبح الإنسان يعاني جراء المشكلات البيئية الناجمة عن الاختلال في توازن النظم البيئية، مما استدعى تجنيد كافة الجهود الدولية والمحلية على مختلف المستويات من أجل البحث في أسباب المشكلات البيئية والحد منها وتفاديها، وهو ما يستلزم بالضرورة الوقوف أولا على مفهوم البيئة ومكوناتها، ومعرفة النظام البيئى وكيفية حدوث الاختلال في توازنه[٢].

يوجد نوعان من البيئة:

١- بيئة مادية (الهواء - الماء - الأرض).

٢- بيئة بيولوجية (النباتات - الحيوانات - الإنسان).

وفي ظل التقدم والمدنية التي يلاحظها العالم ويمر بها يوم بعد يوم فيمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أخرى مرتبطة بالتقدم الذي أحدثه الإنسان:

أ- بيئة طبيعية: والتي تتمثل أيضاً في: الهواء - الماء- الأرض.

ب- بيئة اجتماعية: وهي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للأفراد إلى جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية.

ج- بيئة صناعية: أي التي صنعها الإنسان من: قرى - مدن - مزارع - مصانع - شبكات.

[٢] ا. بوسالم زينة –البيئة ومشكلاتها – بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية

مكونات البيئة تشتمل ثلاثة عناصر

١- عناصر حية مثل:

أ- عناصر الإنتاج مثل النبات

ب- عناصر الاستهلاك مثل الإنسان والحيوان

ج- عناصر التحليل مثل فطر أو بكتريا إلى جانب بعض الحشرات.

٢- عناصر غير حية: الماء والهواء والشمس والتربة.

٣- الحياة والأنشطة التي يتم ممارستها في نطاق البيئة

أ- عناصر حية (النبات) صفات النبات:

١- يعتمد عليه الإنسان والحيوان كتغذية.

٢- ينتج الأكسجين ويخلص البيئة من ثاني أكسيد الكربون الضار.

٣- يستخدم في إنتاج العديد من العناصر الأخرى.

٤- كما أن الأشجار تمتص جزء ضخم من الضوضاء.

ب- عناصر غير حية (الماء) صفات الماء:

تغطى المياه حوالي ٥/٤ مساحة الأرض لأنها تحتوى على كائنات منتجة للأكسجين، كما تحتوي على ثروات بحرية هائلة من أسماك وبترول وأحجار كريمة[٣].

٢ مفهوم التلوث البيئي

اختلف علماء البيئة والمناخ في التوصل إلى تعريف دقيق ومحدد ً للمفهوم العلمي للتلوث البيئي، وأيا كان التعريف فان ا لمفهوم العلمي للتلوث مرتبط بالدرجة الأولى بالنظام الإيكولوجي، حيث إن كفاءة هذا النظام تقل بدرجة كبيرة وتصاب بشكل تام عند حدوث تغير في الحركة التوافقية بين العناصر المختلفة، فالتغير الكمي أو النوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر هذا النظام يؤدي به إلى الخلل، ومن هنا نجد أن التلوث البيئي يعمل على إضافة عنصر غير موجود في النظام البيئي، أو انه يزيد أو يقلل من وجود أحد عناصره بشكل يؤدي إلى عدم استطاعة النظام البيئي على قبول هذا الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في هذا النظام.[٤]

ويشمل المفهوم الحديث للتلوث كل ما يؤثر على جميع العناصر الحيوية بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار، ولقد بدأ الإنسان حياته على الأرض وهو

[٣] قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩

[٤] د. معمر رتيب محمد ,القانون الدولي العام, دار النهضة العربية,القاهرة,ص١٥٧

يحـاول أن يحمـي نفـسه مـن غوائـل الطبيعـة وانتهـى بـه الأمـر بعـد آلاف الـسنين وهـو يحـاول أن يحمـي الطبيعـة مـن نفسه [٥]

انواع التلوث: ١- التلوث المقبول: هو درجة من درجات التلوث التي لا يتأثر توازن النظام الإيكولوجي ولا يكون مصحوبا بأية أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية

٢- التلوث الخطر: وتعاني منه العديد من الدول الصناعية لأنه ينتج من النشاط الصناعي وزيادة النشاط التعديني، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المتقدمة حيث أن كمية ونوعية الملوثات تتعدى الحد الإيكولوجي الحرج والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية والبشرية، وتتطلب هذه المرحلة إجراءات سريعة للحد من التأثيرات السلبية، ويتم ذلك عن طريق معالجة التلوث الصناعي باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة كإنشاء وحدات معالجة كفيلة بتخفيض نسبة الملوثات لتصل إلى الحد المسموح به دوليا، أو عن طريق سن قوانين وتشريعات وضرائب على المصانع التي تساهم في زيادة نسبة التلوث.

٣- التلوث المدمر: ويمثل هذا النوع المرحلة التي ينهار فيها النظام الإيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظرا لاختلال مستوى التوازن بشكل جذري، ولعل حادثة تشر نوبـ ل التي وقعت في المعاملات (المفاعلات) النووية في أوكرانيا خير مثال للتلوث المدمر، ويحتاج النظام الإيكولوجي في حالة هذا التلوث إلى سنوات طويلة لإعادة اتزانه بواسطة تدخل العنصر البشري وبتكلفة اقتصادية باهظة[٦].

الفرع الثاني

نظام القانون الدولي لحماية البيئة

عرف القانون الدولي البيئة بأنه : "مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي العام التي تنظم نشاط الدولة في منع وتقليل الاضرار المختلفة، التي تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي، أو خارج حدود السياسة الاقليمية في حين عرف البعض بأنه: "مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول؛ للمحافظة على البيئة من التلوث كما عرفه البعض بأنه: "مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية الدولية، التي ترمي إلى المحافظة على البيئة وحمايتها، من خلال تنظيم نشاط أشخاص القانون الدولي العام في مجال منع وتقليل الاضرار البيئية، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة[٧]

ويمكن القول بأن التحديات التي تفرضها قضايا البيئة ستكون في هذا القرن هي العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية من حيث الاقتصاد والسياسة والأمن وإن أخطر التحديات المتعلقة بالبيئة والمواد الطبيعية التي تواجهنا الآن هي تحديات عالمية النطاق وتتطلب حلولا عالمية

---

[٥] خالد مصطفى قاسم-ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة عين الشمس كلية الحقوق, ص٧٧

[٦] د خليف مصطفى غرايبة ,قسم العلوم الأساسية ,مخاطر التلوث البيئي , بحث منشور في مجلة البلقاء, جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن

[٧] د.وافي حاجة,الاهتمام الدولي بحماية البيئة,بحث منشور في مجلة القانون

ومن ثم فإنها تتطلب درجة لم يسبق لها مثيل من التعاون بين جميع البلدان لمعالجتها وما ينشأ عن ذلك من اعتماد متبادل بين البلدان الغنية والفقيرة. ولقد عمد العالم منذ عصر التنظيم الدولي إلى وضع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات بهدف حشد الجهود الدولية لمعالجة القضايا ذات العلاقة بالبيئة ومواردها، وقد بلغ عدد تلك الاتفاقيات نحو أكثر من ١٥٢ اتفاقية خلال الفترة من ١٩٢١ – ٢٠٠٢، ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في مجال حماية البيئة، الاتفاقيات المتعلقة بالحفاظ على الحيوانات والنباتات في حالتها الطبيعية الموقعة بلندن في عام ١٩٢٣، والاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط المعتمدة بلندن عام ١٩٥٤، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية الموقعة في موسكو عام ١٩٦٣، هذا إلى جانب الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية المعدة كموئل لطيور الماء المسماة باتفاقية (رامسار) المعتمدة في عام ١٩٧١، هذا إلى جانب اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث والتي اعتمدت في برشلونة عام ١٩٧٩، اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة التي اعتمدت في بون عام ١٩٧٩، كما وقعت في عام ١٩٨٢، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ووقعت في فيينا ١٩٨٥، اتفاقية حماية طبقة الأوزون، واعتمدت في عام ١٩٧٣ اتفاقية (سايتس) الخاصة بالاتجار الدولي في أنواع الحيوانات البرية المهددة بالانقراض[٨]

اسباب حماية البيئة

حماية وإدارة البيئة في مجالات الضوضاء والتلوث وجودة الهواء والإشعاع. التعامل مع الحرائق في الأماكن المفتوحة. الحفاظ على التنوع البيولوجي وموارد المياه وموارد الأراضي. الحفاظ وتطبيق القانون حول التنظيف وإعادة التدوير والمواد الخطرة والمواد ذات الاستخدام المزدوج[٩].

وهناك ٦ اسباب رئيسية لحماية البيئة

تعترف ١٥٥ دولة على الأقل بحق مواطنيها في العيش في بيئة صحية، إما من خلال التشريعات الوطنية أو الاتفاقات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.وعلى الرغم من هذه الحماية، تقدر منظمة الصحة العالمية أن ٢٣ في المائة من جميع الوفيات مرتبطة "بالمخاطر البيئية" مثل تلوث الهواء وتلوث المياه والتعرض للمواد الكيميائية.إن مثل هذه الإحصاءات هي السبب في أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أصدر مؤخرًا قرارًا يعيد تأكيد التزامات الدول بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات أقوى بشأن التحديات البيئية.فيما يلي بعض الطرق التي يؤدي بها كوكب معرض للخطر الآن إلى تعريض حق الإنسان في الصحة للخطر.

[٨] ا .د . دالية مجدي عبد الغني –القانون الدولي والبيئة، دار النهضة العربية, القاهرة, ص٣٣
[٩] د. عبد العزيز مخيمر –دور المنظمات الدولية في حماية البيئة –دار النهضة العربية ص ٣٣

١. تدمير المساحات البرية يسهل ظهور الأمراض الحيوانية المنشأ .

أدى تغيير الأراضي لخلق مساحة للمنازل والمزارع والصناعات إلى زيادة اتصال البشر بالحياة البرية وخلق فرص لمسببات الأمراض لتنتقل من الحيوانات البرية إلى البشر.

يقدر أن ٦٠ في المائة من الإصابات البشرية هي من أصل حيواني. وهناك الكثير من الفيروسات الأخرى المهيأة للانتقال من الحيوانات إلى البشر. وفقًا للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية، "يُعتقد أن ما يصل إلى ١,٧ مليون فيروس مجهول الهوية من النوع المعروف أنه يصيب البشر لا يزال موجودًا في الثدييات والطيور المائية. أي واحد من هؤلاء يمكن أن يكون "المرض X" التالي - من المحتمل أن يكون أكثر تخريبًا وفتكًا من كوفيد-١٩ " .

٢. يقلل تلوث الهواء من جودة الصحة ويقلل من متوسط العمر المتوقع.

في جميع أنحاء العالم، يتنفس تسعة من كل ١٠ أشخاص هواءً غير نظيف، مما يضر بصحتهم ويقصر من عمرهم. في كل عام، يموت حوالي ٧ ملايين شخص من الأمراض والعدوى المتعلقة بتلوث الهواء، أي أكثر من خمسة أضعاف عدد الأشخاص الذين يموتون في حوادث المرور على الطرق.

يمكن أن يؤثر التعرض للملوثات أيضًا على الدماغ، مما يتسبب في تأخر في النمو ومشاكل سلوكية وحتى انخفاض معدل الذكاء لدى الأطفال. في كبار السن، ترتبط الملوثات بأمراض الزهايمر وباركنسون.

٣. فقدان التنوع البيولوجي يضر بالقيمة الغذائية للأغذية.

في الخمسين عامًا الماضية وحدها، أصبحت النظم الغذائية البشرية أكثر تشابهًا بنسبة ٣٧ في المائة، حيث يوفر ١٢ محصولًا فقط وخمسة أنواع حيوانية ٧٥ في المائة من مدخول الطاقة في العالم. واليوم، يعاني ما يقرب من واحد من كل ثلاثة أشخاص من شكل من أشكال سوء التغذية ويتأثر الكثير من سكان العالم بالأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي، مثل أمراض القلب والسكري والسرطان.

٤. فقدان التنوع البيولوجي يقلل أيضا من نطاق وفعالية الأدوية.

تشكل المنتجات الطبيعية جزءًا كبيرًا من المستحضرات الصيدلانية الموجودة وكانت ذات أهمية خاصة في مجال علاج السرطان. لكن التقديرات تشير إلى أن ١٥٠٠٠ نوع من النباتات الطبية معرضة لخطر الانقراض وأن الأرض تفقد على الأقل عقارًا رئيسيًا واحدًا محتملًا كل عامين.

٥. التلوث يهدد المليارات في جميع أنحاء العالم.

تنبع العديد من القضايا الصحية من التلوث وفكرة أن النفايات يمكن التخلص منها "بعيدًا" بينما، في الواقع، يبقى الكثير منها في النظم البيئية، مما يؤثر على كل من البيئة وصحة الإنسان.

تتسبب المياه الملوثة بالنفايات ومياه الصرف الصحي غير المعالجة والجريان السطحي للزراعة والتصريف الصناعي في تعريض ١,٨ مليار شخص لخطر الإصابة بالكوليرا والدوسنتاريا والتيفوئيد وشلل الأطفال. ميثيل الزئبق - مادة موجودة في المنتجات اليومية التي تلوث الأسماك - يمكن أن يكون لها تأثيرات سامة على الجهاز العصبي والجهاز الهضمي وجهاز المناعة عندما يستهلكها البشر. وتشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن هناك سببًا يدعو للقلق بشأن تأثير اللدائن الدقيقة على الحياة البحرية وشبكة الغذاء.

كذلك يعاني، كل عام، ٢٥ مليون شخص من التسمم الحاد بمبيدات الآفات. ويرتبط الغليفوسات - أكثر مبيدات الأعشاب استخدامًا في العالم - باللمفوما اللاهودجكين وأنواع السرطان الأخرى.

حتى الأدوية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي لأنها تتسلل إلى النظم البيئية. وجد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٧ أن المضادات الحيوية أصبحت أقل فعالية كدواء بسبب استخدامها على نطاق واسع في تعزيز نمو الثروة الحيوانية. يموت حوالي ٧٠٠٠٠٠ شخص بسبب العدوى المقاومة كل عام.

٦. يؤدي تغير المناخ إلى مخاطر إضافية على الصحة والسلامة.

كان العقد الماضي هو الأكثر سخونة في تاريخ البشرية، ونحن نشهد بالفعل آثار تغير المناخ، حيث أصبحت حرائق الغابات والفيضانات والأعاصير أحداثًا منتظمة تهدد الأرواح وسبل العيش والأمن الغذائي. ويؤثر تغير المناخ أيضًا على بقاء الميكروبات، مما يسهل انتشار الفيروسات. وفقًا لمقال نشره المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية، "من المرجح أن تحدث الأوبئة بشكل أكثر تكرارًا، وتنتشر بسرعة أكبر، ويكون لها تأثير اقتصادي أكبر وتقتل المزيد من الناس".

أصدرت الدورة ال ٤٦ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مؤخرًا قرارًا يدعو الدول إلى الحفاظ على النظم البيئية وحمايتها واستعادتها، ووصفها بأنها ضرورية لصحة الإنسان ورفاهيته. التزمت حوالي ٦٩ دولة بالمشاركة في حوار للاعتراف بالحق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

خلال جلسة المجلس، ألقى ١٥ كيانًا من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيانًا مشتركًا أعربوا فيه عن دعمهم للاعتراف العالمي بالحق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

جاء القرار قبيل إطلاق عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم البيئية ٢٠٢١-٢٠٣٠، وهو جهد عالمي لمنع ووقف وعكس تدهور النظم البيئية في جميع أنحاء العالم[١٠].

[١٠] بحث منشور من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة للبيئة – ص ٣٤ .

الفرع الثالث

اثار تلوث البيئة

يعرف التلوث بأنه إدخال الملوثات التي تسبب تغيرًا سلبيًا في البيئة الطبيعية قد يكون التلوث على شكل مادة (صلبة أو سائلة أو غازية) أو على شكل طاقة (مثل النشاط الإشعاعي أو الحرارة أو الضوضاء أو الضوء)، الملوثات (عناصر التلوث) هي إما مواد / طاقات دخيلة أو ملوثات متوفرة بشكل طبيعي. على الرغم من أن التلوث البيئي يمكن أن يكون ناتجًا عن حوادث طبيعية فإن كلمة «تلوث» تعني بشكل عام أن الملوثات لها مصدر بشري، أي ناتجة عن الأنشطة البشرية. يُصنف التلوث غالبًا إما من تلوث من مصدر ثابت أو تلوث غير محدد المصدر. في عام ٢٠١٥ قتل التلوث ٩ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم[١١].

١-آثار تلوث التربة على البيئة يؤدي تلوث التربة بالمواد الكيميائية إلى حدوث ضعف في قدرتها على دعم المحاصيل، مما يؤثر على إنتاج الأغذية، ويؤدي إلى سوء التغذية في المجتمعات، كما يؤدي إنتاج الأغذية الملوّثة من التربة إلى تعريض الأشخاص الذين يتناولونها للخطر، كما أن التربة السامة تُسبب المرض من خلال ملامستها للجلد، أو استنشاقها، وتجدُر الإشارة إلى أن مصادر تلوث التربة مختلفة؛ إذ تشمل المصادر الصناعية، والتخلّص غير السليم من النفايات، بالإضافة إلى ذلك فإن تلوث التربة يعرُض الحيوانات والنباتات للخطر[١٢].

٢-آثار تلوث الماء على البيئة يعمل تلوث المياه على تحفيز نمو النباتات والطحالب، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص كميات الأكسجين الموجودة في المياه، مما يؤدي بدوره إلى قتل الحياة في بعض المناطق المائية، كما تعمل بعض الطحالب على إنتاج السموم التي تؤثر على الحياة البحرية وكائناتها من الحيتان إلى السلاحف البحرية، كما يؤثر التلوث بالمواد الكيميائية والمعادن الثقيلة على الكائنات الحية، ويُقلل من قدرتها على التكاثر، بالإضافة إلى تأثيره على السلسلة الغذائية للكائنات، في حين يؤدي التلوث بالأكياس البلاستيكية وعلب الصودا إلى تحويل البحار والمحيطات إلى أماكن لتجمع النفايات، مما يؤثر على الكائنات البحرية، ويؤدي إلى موتها، ومن جهةٍ أُخرى يؤثر ارتفاع درجة حموضة المياه على الكائنات الحية، ويمنعها من تكوين الأصداف، ويؤثر على الجهاز العصبي لأسماك القرش[١٣].

٣- آثار تلوث الهواء على البيئة يؤدي تلوث الهواء بالملوّثات مثل ثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت وغيرها من المواد إلى تغيّر المناخ، وتغيير واستنزاف العناصر الغذائية الموجودة في التربة، والمجاري المائية، كما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغابات، والمحاصيل، وتختلف مصادر التلوث من عمليات الاحتراق والأنشطة البشرية إلى النشاط البراكين[١٤].

---

[١١] د. معمر رتيب محمد ,القانون الدولي العام, دار النهضة العربية,القاهرة,ص١٩٦.

[١٢] " Negative Effects of Pollution", sciencing.com, Retrieved ٢٠١٩-٥-٢٩ "Water Pollution: Everything You Need to Know", . Edited. ↑

[١٣] www.nrdc.org, Retrieved ٢٠١٩-٥-٢٩ "Health & . Edited. ↑

[١٤] Environmental Effects of Air Pollution", www.mass.gov, Retrieve 2021-4-23. Edited.

المطلب الثاني

المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية

هناك عدت شروط يجب توافرها من أجل وجود المسؤولية الدولية عند الإضرار في البيئة وإذا تخلف أحد الشروط أو لم يكن موجود هُنا تنعدم المسؤولية الدولية وفقًا للقانون الدولي العام قبل التعرض لشروط المسئولية الدولية علينا أن نتعرف على فكرة المسئولية الدولية، فعرفت المسئولية الدولية " نظام قانوني ينشأ في حالة قيام دولة أو شخص من أشخاص القانون الدولي بعمل أو امتناع عن عمل مخالف للالتزامات المقررة وفقا لاحكام القانون الدولي، ومن ثم تتحمل الدولة أو الشخص القانوني الاخر في هذه الحالة تبعه تصرفه المخالف لالتزاماته الدولية الواجبة الاحترام[١٥]

ويقسم هذا المطلب الى ثلاث فروع

الفرع الاول:ـ قواعد المسؤولية الدولية.

الفرع الثاني:ـ قواعد المسؤولية الدولية عن اضرار البيئة في نطاق القانون الدولي الانساني.

الفرع الثالث:ـ دور الهيئات والمنظمات الدولية في حماية البيئة.

الفرع الاول

قواعد المسؤولية الدولية

تعتبر البيئة من أهم العوامل الموجودة في الكون والتي تؤثر على جميع الكائنات الحية، ونظرًا لأهميتها سعت العديد من المُجتمعات والدول في الحفاظ عليها من كُلّ الأضرار والحرص على وجود بيئة نظيفة آمنه وصحية للكائنات ولكن نظرًا للتطور الكبير الذي حصل في القرن الأخير بسبب التقدم الصناعي الكبير الذي نجم عنه وجود نفايات كبيرة سواء غازية أو مادية أدت إلى تلوث البيئة المحيطة وأصبح التلوث في تزايد مُستمر والبيئة في خطر على الاكيد، وبما إنّه البيئة في خطر إذن حياة الكائنات الحية مُعارضة إلى خطر، من هُنا تولدت الحاجة إلى وجود قوانين وإدارة جيدة تعمل على حماية البيئة من الأضرار والعوامل التي تساهم في تلويثها وأصبحت الدول مسؤولة عن الاضرار البيئية داخل كُلّ دولة ومع التقدم التكنولوجي أصبح من المُمكن التغلب على مشكلة تلوث البيئة من خلال استغلال التكنولوجيا بما يفيد والبيئة وتطوير استراتيجيات من أجل تقلل الاضرار التي تهدد البيئة الصحية وعليه فإن النظام البيئي كما عرفه البعض انه عبارة عن " وحدة أو قطاع معين من الطبيعة يشكل بما يحتويه من عناصر وموارد حية نباتية وحيوانية وعناصر وموارد غير حية؛ وسطا حيويا تتعايش فيه عناصره وموارده في نظام متكامل وتسير على نهج طبيعي ثابت ومتوازن تحكمه القدرة الإلهية وحدها دون أدنى تدخل بشرى أو إنساني[١٦]

[١٥] د,محمد حافظ, المسؤولية الدولية, معهد البحوث والدراسات العربية' ١٩٦٢, ص١٤٤

[١٦] د,احمد عبد الكريم سلامة, قانون حماية البيئة الاسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية, دار النهضة العربية,١٩٩٦, ص٢٢

أولاً – تعريف المسؤولية الدولية:

تعرف المسؤولية الدولية على أنها عملية يتم من خلالها إسناد فعل على شخص من أحد أشخاص القانون الدولي، حتّى وإن كان هذا الفعل يحظر في القانون الدولي أو لم يقم القانون الدولي بحظره، طالما ترتب نتيجته ضرر على أحد الأشخاص من أشخاص القانون الدولي، من هُنا اقتضى توقيع جزاء مُعين دولي سواء كان هذا الجزاء يجمل الطبيعة العقابية ام انه ذا طبيعة عقابية المُهم أنه كان سبب الجزاء هو ألحاق ضرر على أحد أشخاص القانون الدولي[١٧].

تعتبر المسؤولية الدولة هي أهم الطرق والوسائل القانونية اللازمة لحماية البيئة من أي أضرار ومخاطر، من خلال من أي يمنع ويحظر المساس في البيئة، وعند التفكير في التطور الهائل في شتله المجالات في عصرنا هذا نجد أن البيئة محظوظة في القوانين والمفاهيم الجديدة والحديثة تتعلق بالقواعد المسؤولية الدولية، حيثُ أنا المساس في البيئة أو تعريضها إلى الضرر العمد يعتبر أحد أركان المسؤولية المدنية الذي بمقتضاه يتوجب على الشخص الذي قام بإلحاق الضرر للبيئة التعويض بناءً على الضرر.

ثانياً – شروط المسؤولية الدولية عند الإضرار في البيئة:

حددت القواعد الدولية شروط لوقوع المسئولية الدولية وعليه متى تعتبر الدولة مسئولة تتحمل الدولة تبعة المسئولية الدولية متى صدر من الدولة فعالا غير مشروع دوليا وايضا في حالة مخالفة الدولة لقواعد القانون الدولي حتى وان كان القانون يصف الفعل بانه مشروع[١٨].

هناك عدت شروط يجب توافرها من أجل وجود المسؤولية الدولية عند الإضرار في البيئة وإذا تخلف أحد الشروط أو لم يكن موجود هُنا تنعدم المسؤولية الدولية وفقًا للقانون الدولي العام وهم كالآتي: الواقعة التي أنشئت المسؤولية الدولية والتي تقتضي بصدور فعل من أحد أشخاص القانون الدولي.

يجب حدوث ضرر لأحد أشخاص القانون الدولي.

وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر.

ثالثاً – أنواع المسؤولية الدولية عند الإضرار في البيئة:

المسؤولية المدنية الدولية عند الإضرار في البيئة:

إن المسؤولية المدنية هي عبارة عن نظام قانوني هدفه تعويض الأشخاص الذي لحق بهم اضرار من أشخاص القانون الدولي وكان السبب في الضرر به هو نشاط قام به أحد أشخاص القانون الدولي آخرين[١٩].

---

[١٧] محمد حافظ غانم, المسؤولية الدولية, الطبعة الاولى, معهد الدراسات العربية, القاهرة,١٩٦٢,ص١٤٥

[١٨] د, احمد ابو الوفا, المسئولية الدولية للدول واضعة الالغام في الاراضي المصرية, دار النهضة العربية ,٢٠٠٣, ص١٦

[١٩] د. محمد الدقاق-المسؤولية الدولية عن الاضرار في البيئة-مقال منشور في مقالات قانونيه

قد يحدث احيانًا أن تستعمل الدول أو الأشخاص القانونية حقها المقرر دوليًا ولكنها تقوم بإلحاق الضرر بحق الغير والذي يعتبر غير مشروع، من هنا نستنتج أن هناك تطور في المسؤولية الدولية على امتداد مُتخلف الأنشطة الدولية التي قد تصيب الدول الأخرى أو المُجاورة اضرارًا ومخاسر مثل النتائج التي تُلحقها التجارب والمفاعلات النووية. فالمسؤولية المدنية تتعلق بعلاقات أشخاص القانون الدولي وليس علاقة الدولة بالافراد ولا علاقة الدولة بالأشخاص المعنوية.

إن أطراف المسؤولية الدولية غير مقتصرة على الدول فقط بل أصبحت تعدد وتضم المنظمات الدولية، حيثُ أن الدول والمُنظمات الدولية تعتبر هي أطراف في المسؤولية المدنية، بينما الأفراد مسؤوليتهُم تعتبر جنائية، وتعتبر المسؤولية الدولية جزاء قانوني قام القانون الدولي على ترتيبه على قيام أحد الأشخاص على عدم احترام القانون لهذه الالتزامات الدولية.

المسؤولية الجنائية الدولية عند الإضرار في البيئة:

تقع المسؤولية الجنائية عند وجود ضرر قد أصاب المُجتمع يستوجب عليه تلك العقوبة التي تقوم النيابة العامة في المُطالبة بها وذلك لأن النيابة العامة تُمثل المُجتمع، ولا تقوم المسؤولية الجنائية في المساس في البيئة على الصلح ولا تستطيع النيابة أو أحد الأشخاص في التنازل عن الجزاء وذلك لأنه هُنا يوجد حق للمُجتمع ككُلّ وليس لفرد واحد[٢٠]

قد يوجد هناك صعوبة حول توقيع الجزاء والعقاب على الأشخاص المعنويين وذلك بسبب عدم وجود إدارة تعمل على تمييز الأشخاص الطبيعيين وأن فكرة المسؤولية الجنائية الدولية إلى يومنا هذا لم تبرز في المُجتمعات المُعاصرة، لم يكن هناك تردد من قبل الفقهاء حول فكرة وجود المسؤولية الجنائية الدولية بل أن هُناك فُقهاء ناصروا الفكرة ودعموها ومن بينهُم الفقيه بيلال الروماني الذي يقول رأيه بأن المسؤولية الجنائية للدولة هي في حقيقة الأمر موجودة في ألقانون الدولي المُعاصر والحديث وبحال تم الاعتراف الكامل والتام بذلك القانون الحديث أي المسؤولية الجنائية الدولية عن المساس في البيئة سيكون له آثار كبيرة وفعالة وإيجابية في تحسين كفاءة القانون الدولي ومنع المساس بالبيئة وحماية البيئة.

إن الحفاظ على البيئة والسعي حول عدم المساس بها ومُعاقبة ومُسالة كُلّ من يمس بها هذا شيء مُهم من أجل البيئة والذي يعني على حرص القانون الدولي في الحفاظ عليها ولكن بسبب التطور الهائل والكبير والوضع الراهن وجب التفكير حول وضع قواعد وآليات تتناسب مع التطور الذي يحدث في جميع الأزمان والأماكن والظروف من أجل حماية البيئة والمُحافظة عليها في كُلّ وقت وحين وفي جميع المُستجدات[٢١]

[٢٠] د. منير محمد أحمد: المسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ص ٩٧.
[٢١] ا. ميس الريم , اثار المسؤولية الجزائية على الاضرار في لبيئة, بحث منشور في مقالات قانونية.

الفرع الثاني

قواعد المسؤولية الدولية عن اضرار البيئة في نطاق القانون الدولي الانساني

ويراعي القانون الدولي الإنساني حماية البيئة من ناحيتين؛ أولاً، بموجب أحكامه العامة، وثانياً، من خلال بعض الأحكام الإضافية الخاصة. وتنطبق الأحكام العامة المتعلقة بسير العمليات العدائية على البيئة، إذْ تكون البيئة في الغالب ذات طبيعة مدنية ولا يمكن بالتالي شن هجمات ضدها إلا في حال تم تحويلها إلى هدف عسكري. كما يتعيّن مراعاة التدمير الذي تتعرض له البيئة عند تقييم مدى التناسب في الهجوم على أهداف عسكرية. وقد أضاف البروتوكول الأول نصاً خاصا لحظر "استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة وواسعة الانتشار وطويلة الأمد". كما يحظر البروتوكول هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية من قبيل الانتقام. ويعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ جريمة حرب كل الأعمال التي تلحق ضررا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدا بالبيئة الطبيعية وينتهك مبدأ التناسب. وتحظر أحكام خاصة أخرى تدمير الأراضي الزراعية ومرافق مياه الشرب قصد إلحاق أضرار بالسكان المدنيين. وتهتم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل خاص بإمكانية اللجوء إلى تحويل موارد مائية نادرة إلى سلاح يستخدم ضد المدنيين. فقد يكون لتلوث موارد المياه أو تدميرها عواقب وخيمة على صحة مجتمعات محلية كاملة وعلى بقائها على قيد الحياة.

وهكذا، اعتمد المجتمع الدولي عام ١٩٧٧ اتفاقية بشأن حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى. وغالبا ما يشار إلى هذه الاتفاقية بمعاهدة "التغيير البيئي".

وتشمل التقنيات المنصوص عليها في الاتفاقية كل أسلوب يستخدَم لإحداث تغيير "عن طريق التحكم عن قصد بالعمليات الطبيعية أو ديناميات الأرض أو تركيبها أو بنيتها".

وتعهدت كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بعدم استخدام تقنيات تحدث تغييراً في البيئة "تكون له آثار واسعة الانتشار أو طويلة الأجل أو شديدة كوسيلة لإلحاق الدمار أو الخسائر أو الأضرار بأية دولة طرف أخرى".

وتشارك اللجنة الدولية أيضا في العمل على ضمان إطلاع أفراد القوات المسلحة على التزاماتهم باحترام البيئة وحمايتها خلال النزاعات المسلحة. ونظمت وفقاً لهذا القصد العديد من الاجتماعات على مستوى الخبراء انتهت إلى اعتماد "مبادئ توجيهية للأدلة والتعليمات العسكرية بشأن حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح" تلخص القانون الساري. وقد أحيلت هذه المبادئ التوجيهية عام ١٩٩٤ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت كل الدول بإيلائها الاعتبار الواجب[٢٢].

[٢٢] د. علي الطنيجي - دور مبادئ القانون الدولي الانساني في حماية البيئة- مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع – ص ١٤ - يناير ٢٠٢١

الفرع الثالث

دور الهيئات والمنظمات الدولية في حماية البيئة

تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في مجال البيئة حيث تقوم بأنشطة متعددة من أجل تحقيق هذا الغرض، وتملك هذه المنظمات العديد من وسائل الدعوة والإشراف وإعداد الإتفاقيات الدولية، وإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة، وتبادل البرامج وإصدار التوصيات والقرارات واللوائح وتشكيل اللجان والهيئات اللازمة لحماية البيئة.

اولاٍ ـ أجهــزة الأمــم المتحــدة.

أولا ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة: جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلين في الجمعية العامة التي هي بمثابة برلمان دولي، يجتمع للنظر في أشد المشاكل إلحاحا ولكل دولة عضو صوت واحد وتتخذ توصيات لحماية البيئة من التلوث، وتعقد الجمعية العامة دورتها العادية السنوية من سبتمبر إلى ديسمبر، ولها عند الاقتضاء أن تستأنف دورتها أو تعقد دورة استثنائية بشأن المواضع الهامة ومنها حماية البيئي.

ومن أهم الأعمال التي أصدرتها الجمعية العامة، مشروع الميثاق العالمي للطبيعة لسنة ١٩٨٢ (world charter of nature)، الذي تقدم به الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعية والموارد الطبيعية، والذي نص في مقدمته على أن الجمعية العامة تعرب عن اقتناعها بأن الفوائد التي يمكن أن يتم الحصول عليها من الطبيعة تعتمد على الحفاظ على أشكال الحياة، والتي تتعرض بدورها لخطر الاستغلال المفرط، كما نوهت الجمعية العامة في ذات الصدد إلى الدور الهام للمجتمع الدولي في ترقية وتطوير التعاون الذي يهدف لحماية البيئة والمحافظة عليها، داعية الأمين العام للأمم المتحدة لنقل النص المنتج لهذا الإعلان للدول الأعضاء[٢٣].

وجاء في مضمون الميثاق أن الجنس البشري يشكل جزءا من الطبيعة، وانطلاقا من هذا الأساس على الإنسان أن يدرك ضرورة الحفاظ على استقرار الطبيعة وحفظ الموارد الطبيعية، ولهذا الغرض يتبنى الميثاق عددا من المبادئ الأساسية التي تتمثل في احترام الطبيعة وضرورة المحافظة على التنوع الإحيائي، وأن تخضع مساحات الكوكب اليابسة والمياه لمبادئ هذا الميثاق، وأن تحضى بعض المناطق لحماية خاصة لاحتوائها على أنواع مختلفة ونادرة من الكائنات، وكآخر مبدأ كان تأمين الطبيعة من التحطيم والأنشطة المدمرة[٢٤].

---

[٢٣] https://cte.univ-١٩٨٢World Charter For Nature- General Assembly –United Nation-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6106

[٢٤] نفس المرجع السابق .

ثانيا ـ المجلس الإجتماعي و الإقتصادي.

يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة بتنسيق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة حسب المادة ٦١ من ميثاق الأمم المتحدة، ويتشكل هذا الجهاز من ٥٤ عضوا تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ٣ سنوات، ويعقد دورته لمناقشة المسائل الإقتصادية والإنسانية الهامة، وللمجلس الاجتماعي والاقتصادي أن يقوم بإنشاء الأجهزة الفرعية التي يقتضيها قيامه بأداء وظائفه[٢٥].

ومن هذه الأجهزة الفرعية ما يهتم بحماية البيئة كلجنة التنمية المستدامة التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة الأمم المتحدة في القرار رقم ١٩١/٤٧ في سنة ١٩٩٢، وتتكون هذه اللجنة من ٥٣ دولة أعضاؤها منتخبون من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتهتم بترقية التطور المستدام باعتبارها أمانة فعلية للمجلس وذلك عن طريق التعاون التقني وبناء القدرات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، حيث يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وجود تكامل بين عناصرها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على جميع المستويات[٢٦].

وما يسهل ذلك الحوار المستمر والعمل في شراكة عالمية مع التركيز على قضايا التنمية المستدامة ومن ابرز هذه القضايا تغير المناخ، الطاقة، الصناعة الفقر، السياحة المستدامة ، الجفاف الصحة، التصحر، التنمية الريفية، البحار والمحيطات ، الغابات ...الخ.

وفي إطار اهتمام المجلس الاجتماعي والاقتصادي بموضوع الغابات، تم إنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات UNITED NATIONS FORUM في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ بموجب القرار رقم ٢٠٠٠/٣٥، والذي هو عبارة عن هيئة فرعية هدفها الرئيسي يتمثل في ترقية وحفظ وإدارة جميع أنواع الغابات وتنميتها المستدامة استنادا إلى إعلان ريو، والمبادئ المتعلقة بالغابات (الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١)، وغيرها من المعالم الرئيسية للسياسات الدولية للغابات[٢٧].

تأسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة كهيئة فرعية لمنظمة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٢ بموجب القرار رقم ٢٩٩٧، لدعم الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة، وتعمل إدارة البرنامج مع مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني [٢٨]

---

[٢٥] د. محمد السعيد الدقاق ـالتنظيم الدولي _ دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ـ ص٣٦٢.

[٢٦] www.un.org(division for sustainable development)

[٢٧] .www.un.org (united nation's forum on forests)

[٢٨] www.unep.org (united nations environment programme

أولا ـ أجهـزة البرنامــج يتكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الأجهزة التالية:

(١)مجلــس الإدارة.

هو عبارة عن جهاز حكومي، يتكون من ممثلي ٥٨ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ٠٤ سنوات مع مراعاة مبدأ التمثيل الإقليمي العادل، عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٥٣/٢٤٢ المؤرخ في ٢٨ جويلية ١٩٩٩، ويجتمع هذا المجلس مرة في كل سنة، ويتولى مجلس الإدارة رسم سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزيز التعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة، إضافة إلى توفير التوجيهات العامة التي تتبع في إدارة وتنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة[٢٩] .

يتولى المجلس الإداري توجيه أنشطة وسياسات أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة في مجال البيئة وتلقي واستعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي لبرنامج البيئة، وتقييم أثر السياسات الوطنية والدولية والحرص على استعراض الوضع البيئي العالمي، وذلك لضمان أن تحضى المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية الكبيرة بالاهتمام المناسب والكافي من الحكومات .

يقوم المجلس بإعداد تقرير سنوي عن نشاطه ،و يرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يرسله بدوره إلى الجمعية العامة[٣٠].

(٢)أمانـــة البيئــة. وهي الجهاز الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتتكون من مجموعة من الفنيين ويرأسها مدير تنفيذي تنتخبه الجمعية العامة بناءا على ترشيح الأمين العام للأمم المتحدة لمدة ٠٣ سنوات قابلة للتجديد، يتولى المدير التنفيذي مسؤولية الإشراف على البرامج المتعلقة بالبيئة، وتنسيق العمل بين أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى التي يسنِد إليها مجلس إدارة البرنامج القيام بالدراسات أو الأبحاث أو تنفيذ المشروعات[٣١].

(٣) لجنـــة التنسيق .يرأس هذه اللجنة المدير التنفيذي للبرنامج، وتنحصر مهمتها في تحقيق التعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة التي تشترك في تنفيذ البرامج البيئية، وتقدم هذه اللجنة تقريرا سنويا إلى مجلس الإدارة[٣٢].

(٤)صنــدوق البيئــة. يعتبر هذا الصندوق الآلية المالية الرئيسية من أجل حماية البيئة العالمية، أنشأ سنة ١٩٩٠ لإيجاد مداخيل من شأنها العمل على تحسين البيئة ونوعية الحياة في جميع أنحاء العالم، ومواجهة التحديات البيئية والطاقة، وتتكون موارد هذا الصندوق من المساهمات الاختيارية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وموارد أخرى لتقديم التمويل اللازم لتشجيع تطبيق الإجراءات الخاصة بحماية البيئة.

ثانيا ـ وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

---

[٢٩] www.unep.org (united nations environment programme

[٣٠] رياض صالح ابو العطا,القانون الدولي العام , دار النهضة العربية للنشر والتوزيع , ص١٠٢.

[٣١] نفس المرجع السابق ص١٠٣

[٣٢] نفس المرجع السابق ص١٠٣

تتمثل الوظائف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما حددها قرار إنشائه رقم ٢٩٩٧ الصادر عن الجمعية العامة فيما يلي :

١_تنمية التعاون الدولي في مجال البيئة، وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض.

٢_وضع النظم الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية، وتنسيقها في إطار منظمة الأمم المتحدة.

٣_متابعة تنفيذ البرامج البيئية، وجعل الوضع البيئي الدولي تحت البحث والمراجعة المستمرة.

٤_تنمية مساهمات الهيئات العلمية والمهنية، المتصلة لاكتساب المعارف البيئية وتقويمها وتبادلها.

٥_جعل النظم والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة.

٦_تمويل برامج البيئة وتقديم المساعدة وتشجيع أي جهة، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، للمشاركة في تنفيذ مهام البرنامج والمراجعة السنوية لما يتم في هذا الخصوص وإقراره .

الخاتمة

نخلص بأنه على الانسان وعلى الدول أن تعمل جاهدة في الحفاظ على الطبيعة النقية التي منحها لنا الله، فالاصل في الحياة هو العيش في بيئة نظيفة وسليمة خالية من الملوثات، لكن الانسان خالف ذلك الاصل بأرتكابه الكثير من التشوهات البيئية وحينما بدأ يضر ويتضرر من ذلك الوضع؛ وبدأت تنتشر الكثير من الامراض وتفنى الحيوانات، عمل على وضع أسس لحل تلك المشكلات البيئية بوضعه لمبدأ " المسئولية" لحماية البيئة، وقد رتب على ذلك المبدأ آثار للتعويض لنفسه ولغيره من الكائنات والدول من الاضرار البيئية التي الحقها بهم.

وبناء على ذلك عمل فقهاء القانون الدولي على وضع تعريفات كثيرة لمبدأ المسئولية حتى لا يكون مفر للهروب من وقوع الضرر على البيئة وعلى الغير، و قد استوجب على الدول صاحبة ذلك الفعل إعادة الحال إلى ما كان عليه أو رد الحق أو الترضية؛ لكن مشكلة تلك الافعال كمنت في كيفية التعويض بين الدول سواء بالتفاوض بين الدول أو بالتحكم الدولي أو بأحكام المحاكم الدولية المختصة. فمع صعوبة تحديد مصادر التلوث عملت الدول المتقدمة وكعادتها وهذا ما تبين خلال الدراسة؛ بأن تلك الدول تعمل على الاضرار بالدول النامية وأن

دول العالم الثالث هي الضحية للمعالم الصناعي والتكنولوجي وذلك لضعف الامكانيات العلمية ونقص كوادرها المدربة وقلة مواردها المالية، وهنا يقع على عاتق تلك الدول "المسئولية" لتقديم الحلول ودعم تلك الدول النامية بتقديم المساعدات المالية والمادية وتعويضيا عن تلك الخسائر التي تكبدها الدول النامية، وهذا ما هو ملاحظ من خلال ظهور ظاهرة الاحتباس الحرارى، والتي تعود علينا وعليهم بالضرر الكبير من تلك المصانع والتجارب العمالقة التي أضررت بالكون أجماع، وهذا ما أكد عليه" مؤتمر الامم المتحدة"؛ أن البيئة الانسانية يلحقها العطب والفساد وما يحدث في أي دولة يؤثر فب دولة أخرى حيث توجد بيئة واحدة لبنى البشر.

الاستنتاجات

١- تواجه البيئة العديد من المشكلات المعقدة والمركبة قدرًا، ونوعا، وكم ،وتزداد سوًء بمرور الوقت.
٢- باتت البيئة في خطر داهم، والوضع أصبح كارثي.
٣- لابد من تضافر جهود المجتمع الدولي بأليأته القانونية والمؤسسية والإجرائية نحو حماية البيئة.

التوصيات

١ -توصى بأن تعمل الدول عمى التطوير من مفهومين المسئولية والتعويض حتى يلاحق التطورات الصناعية الهائلة التي عملت على انتشار الامراض و الاضرار بالصحة العامة، و الاهتمام بمفهوم التعويض على حد اكبر من ذلك .

٢ –كما توصي بأنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة تكون لها صلاحيات واسعة النطاق .

٣ -كما تؤكد على توحيد الدراسات والابحاث التي تكلف كثيرا من النفقات المتعلقة بقياس درجاه التلوث وانتقاله في الوسط المحيط واثارة على الكائنات الحية

٤ -توصى على منع استخدام أنواع معينة من الوقود والتي ينتج عنها ملوثات الهواء

٥ - يجب على الدول الصناعية والمتقدمة إلا تحمل الدول النامية أعباء سياستها البيئية وانه ينبغي اجراءات تعويضية عن طريق اتفاقيات يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

٦ -توصى على إنشاء أكاديمية بيئية عالمية.

المصادر

أولاً : الكتب:-

١. د. معمر رتيب محمد ,القانون الدولي العام, دار النهضة العربية ,القاهرة.
٢. ا .د . دالية مجدي عبد الغني –القانون الدولي والبيئة، دار النهضة العربية, القاهرة.
٣. د. عبد العزيز مخيمر –دور المنظمات الدولية في حماية البيئة –دار النهضة العربية .
٤. د. معمر رتيب محمد ,القانون الدولي العام, دار النهضة العربية,القاهرة.
٥. د,محمد حافظ, المسؤولية الدولية, معهد البحوث والدراسات العربية' ١٩٦٢.
٦. د,احمد عبد الكريم سلامة, قانون حماية البيئة الاسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية, دار النهضة العربية,١٩٩٦.
٧. د, احمد ابو الوفا, المسئولية الدولية للدول واضعة الالغام في الاراضي المصرية, دار النهضة العربية ,٢٠٠٣.
٨. د. محمد السعيد الدقاق , التنظيم الدولي ,دار النهضة العربية للنشر والتوزيع .
٩. رياض صالح ابو العطا,القانون الدولي العام , دار النهضة العربية للنشر والتوزيع .

ثانياً : الرسائل والاطاريح

١. حوراء حيدر ابراهيم ,الاساليب القانونية لحماية البيئة من التلوث, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون –جامعة بابل
٢. ا. بوسالم زينة –البيئة ومشكلاتها – بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية
٣. خالد مصطفى قاسم-ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة عين الشمس كلية الحقوق.
٤. د خليف مصطفى غرايبة ,قسم العلوم الأساسية ,مخاطر التلوث البيئي , بحث منشور في مجلة البلقاء, جامعة البلقاء التطبيقية .
٥. د.وافي حاجة,الاهتمام الدولي بحماية البيئة,بحث منشور في مجلة القانون .
٦. بحث منشور من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة للبيئة
٧. د. محمد الدقاق-المسؤولية الدولية عن الاضرار في البيئة-مقال منشور في مقالات قانونيه
٨. د. منير محمد أحمد: المسئولية المدنية عن الإضرار بالبيئة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
٩. ا. ميس الريم , اثار المسؤولية الجزائية على الاضرار في لبيئة, بحث منشور في مقالات قانونية.
١٠. د. علي الطنيجي - دور مبادئ القانون الدولي الانساني في حماية البيئة- مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع - يناير ٢٠٢١.

ثالثاً : المواقع الالكترونية:-

١. " Negative Effects of Pollution", sciencing.com, Retrieved ٢٩-٥-٢٠١٩, "Water Pollution: Everything You Need to Know" ↑ Edited. .
"Health & Environmental Effects of Air Pollution" ↑ Edited. . www.nrdc.org, Retrieved(٣)١٣ (٢٩-٥-٢٠١٩) www.mass.gov, Retrieved(١٤ (٢٣-٤-٢٠٢١) https://cte.univ-.. setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6106

٢. World Charter For Nature- General Assembly –United Nation- ١٩٨٢.- https://cte.univ- setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=6106

٣. (www.un.org(division for sustainable development

٤. .(www.un.org (united nation’s forum on forests

٥. www.unep.org (united nations environment programme